

أسر المعتقلين المصريين تطلق رابطة "فدا" بعد 13 عامًا من الأزمة للمطالبة بالإفراج عن المحتجزين وضمان محاكمات عادلة



الجمعة 14 أغسطس 2026 07:00 م

أعلنت عائلات معتقلين سياسيين في مصر تأسيس رابطة أهالي المعتقلين المصريين فدا، بهدف توحيد جهود الأسر وتمثيل مطالبهم أمام الجهات المحلية والدولية، في خطوة تعيد ملف المعتقلين إلى دائرة الاهتمام الحقوقي والإعلامي بعد سنوات من استمرار الأزمة

كما أن إطلاق الرابطة يأتي في ظل معاناة أسر تقول إنها واجهت سنوات طويلة من القلق بشأن أوضاع ذويها داخل السجون، مطالبة بإنهاء ما وصفته بالمأساة الممتدة وتحويل الوعود المتعلقة بالحقوق إلى إجراءات ملموسة

لزيادة الضغط حول الملف، أعلنت الرابطة أنها ستعمل على التواصل مع مؤسسات حقوقية وشخصيات سياسية ودينية وإعلامية، بهدف نقل مطالب الأسر والمطالبة بتحسين ظروف الاحتجاز والإفراج عن المعتقلين عبر الوسائل القانونية المتاحة

وبالتالي، تفتح الخطوة الجديدة نقاشًا واسعًا حول قضية المعتقلين في مصر، خاصة مع استمرار غياب رقم رسمي معلن عن أعداد المحتجزين على خلفية قضايا ذات طابع سياسي خلال السنوات الماضية

كما أن منظمات حقوقية دولية تشير إلى وجود أعداد كبيرة من المحتجزين في قضايا مرتبطة بالنشاط السياسي أو التعبير عن الرأي، بينما تؤكد السلطات المصرية أن الإجراءات تستهدف مرتكبي الجرائم وليس أصحاب المواقف السياسية

ومن ثم، أصبحت قضية السجون والحريات أحد الملفات الأكثر حساسية، وسط مطالبات حقوقية متكررة بتحسين أوضاع الاحتجاز وضمان المحاكمات العادلة وإنهاء فترات الحبس الطويلة دون حسم

علاوة على ذلك، أكدت رابطة فدا أنها لا تقتصر على أسر المعتقلين داخل مصر، بل تسعى إلى بناء شبكة تضم العائلات الموجودة في مختلف دول العالم لتنسيق التحركات وتوحيد الجهود

لذلك، فإن تأسيس الكيان الجديد يمثل محاولة من الأسر للانتقال من التحركات الفردية إلى عمل جماعي منظم يسعى إلى إيصال أصواتهم إلى جهات متعددة داخل البلاد وخارجها

غير أن غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة حول أعداد المعتقلين يظل أحد أبرز التحديات أمام أي محاولة لتقييم حجم الملف أو قياس تأثير الإجراءات المتخذة بشأنه

مسار قانوني للأسر

كما يرى المحامي الحقوقي نجاد البرعي أن معالجة ملفات المحتجزين تحتاج إلى ضمانات قانونية واضحة تضمن المحاكمة العادلة ومراجعة أوضاع من تجاوزوا مدد الحبس القانونية

وبناءً على ذلك، فإن تحرك أسر المعتقلين عبر إطار منظم قد يسلط الضوء على قضايا فردية عديدة ظلت بعيدة عن الاهتمام العام لسنوات طويلة

ومن ناحية أخرى، يؤكد خبراء قانونيون أن تحسين أوضاع السجون لا يرتبط فقط بالنصوص التشريعية، وإنما بمدى تطبيق القواعد الخاصة بالرعاية الصحية والزيارات والحقوق الأساسية

لذلك، تركز الرابطة في أهدافها على التواصل مع الجهات المختلفة من أجل طرح مطالب الأسر المتعلقة بالعدالة وظروف الاحتجاز وحقوق المعتقلين

كما أن ملف الحبس الاحتياطي يظل من أبرز النقاط التي تثير الجدل، بسبب شكاوى حقوقية حول طول مدده في بعض القضايا قبل صدور أحكام نهائية

اختبار للحقوق والحريات

علاوة على ذلك، قال الباحث الحقوقي حسام بهجت إن تقييم أي تقدم في ملف حقوق الإنسان يعتمد على الإجراءات العملية وليس فقط البيانات الرسمية أو الخطط المعلنة

ومن ثم، فإن إطلاق رابطة فدا يأتي في توقيت يشهد استمرار الجدل حول مدى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحسين أوضاع المحتجزين وتعزيز ضمانات العدالة

كما أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقتها الحكومة عام 2021 تضمنت محاور تتعلق بالسجون والرعاية الصحية وبدائل الحبس، ما يجعل التطبيق الفعلي محل متابعة مستمرة

وبالتالي، ترى أسر المعتقلين أن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد خطوات واضحة تنعكس على أوضاع ذويهم، وليس الاكتفاء بالتعهدات العامة المتعلقة بالإصلاح

غير أن السلطات المصرية تؤكد أن حقوق المحتجزين مكفولة وفق القانون، وأن المؤسسات المختصة تتابع أوضاع السجون وتعمل على تطويرها وفق المعايير المعتمدة

لذلك، يبقى ملف المعتقلين واحدًا من أكثر الملفات تعقيدًا، بسبب اختلاف الروايات بين الجهات الرسمية والمنظمات الحقوقية وأسر المحتجزين حول طبيعة القضايا وظروفها

مطالب تتجاوز الحدود

كما أوضح الدكتور عمرو الشوبكي، الباحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن استقرار أي مجتمع يحتاج إلى إدارة ملفات الخلاف والاحتقان عبر حلول قانونية ومؤسسية

وبناءً على ذلك، فإن التواصل بين مختلف الأطراف قد يكون عاملاً مهمًا في تخفيف التوتر المرتبط بقضايا المعتقلين وإيجاد مسارات أكثر وضوحًا للتعامل معها

علاوة على ذلك، تخطط الرابطة لتنظيم تحركات أمام مؤسسات دولية معنية بحقوق الإنسان، إلى جانب بحث مسارات قانونية خارجية في بعض القضايا التي تعتبرها انتهاكات

ومن ثم، فإن تأسيس فدا يضيف طرقةً جديدًا إلى النقاش حول أوضاع المعتقلين، ويضع الجهات المعنية أمام مطالب أسر تسعى إلى تمثيل منظم ومستمر

كما أن نجاح الرابطة في تحقيق أهدافها سيعتمد على قدرتها على بناء قنوات تواصل فعالة وتحويل مطالب الأسر إلى خطوات قابلة للمتابعة والتنفيذ

لذلك، يظل ملف المعتقلين اختبارًا حقيقيًا لأي توجه معلن لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، إذ تقاس النتائج بما يحدث على الأرض لا بما يرد في الوثائق فقط